



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير التضخم

الربع الثالث 2024

العدد 52

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول، 2024



© كانون أول، 2024.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2024. تقرير التضخم: الربع الثالث 2024.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2 2415251 (970+)
فاكس: 2 2415310 (970+)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير التضخم الربعي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

تنبع أهمية إصدار هذا التقرير من خلال تحليل ورصد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات

الأسعار في فلسطين. إذ يتناول التقرير أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وبشكل خاص التطورات في البلدان المجاورة والإقليمية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر وملحوظ على معدل التضخم المحلي، خاصة وأن جزءاً كبيراً منه هو تضخم مستورد بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية المفروضة. كما يبين التقرير أهم قنوات انتقال تأثير العوامل المحددة للأسعار، وبشكل خاص تكاليف الاستيراد وأسعار الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الطلب المحلي. كذلك يرصد التقرير أهم التطورات الحاصلة في السوق المالي من تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والبورصة (أسعار الأسهم)، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على التضخم. ويشتمل التقرير على جزء خاص بالتنبؤ بمعدلات التضخم خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تحليل أهم مخاطر تنبؤات التضخم وفقاً لمجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها إلى التحول في المستقبل القريب إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على تعاونها المستمر ودعمها المتواصل من أجل تطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي الفلسطيني.

المحافظ

فاس مالم



الملخص التنفيذي

شهد معدل التضخم في فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الثالث من العام 2024، ليبلغ نحو 55.0% على أساس سنوي، مقارنة مع 46.6% في الربع السابق. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما خلفه من تداعيات خطيرة، أبرزها الحصار الذي حال دون دخول السلع الأساسية والغذائية إلى القطاع، بالإضافة إلى التدمير الواسع للبنية التحتية والأراضي الزراعية، مما أدى إلى نقص حاد في المواد الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود. ومن الجدير بالذكر أن وقف وتعليق التبادلات التجارية بشكل كامل بين تركيا وإسرائيل، وتأثيرات أزمة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، أسهمت في زيادة تكاليف الشحن والتأمين البحري وبالتالي ارتفاع تكلفة الواردات.

وعلى المستوى الجغرافي، كان قطاع غزة الأكثر تأثراً بالتطورات سائلة الذكر، إذ شهد ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم وصل إلى 258.4% على أساس سنوي، وتعكس هذه النسبة وجود ضغوط تضخمية كبيرة بالرغم من حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها القطاع، في ظل انهيار شبه كامل للإنتاج والتوظيف. أما فيما يخص الضفة الغربية، فقد بلغ معدل التضخم نحو 2.7%، ولربما تعكس النسبة حالة من الاستقرار النسبي مقارنة بالقطاع، وتباين حاد في الظروف الاقتصادية بين المنطقتين.

وتشير توقعات سلطة النقد، إلى ارتفاع معدل التضخم خلال الربع الرابع من العام 2024 ليبلغ 56.3% على أساس سنوي، إذ يتوقع استمرار تأثير الأسباب سائلة الذكر على مستويات الأسعار في فلسطين، لا سيما استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

كما تشير التقديرات إلى أن معدل التضخم يتوقع أن يتراوح ما بين 44.5% و48.9%، على مستوى العام 2024، وفقاً للسيناريوهات المختلفة. وتبقى هذه التنبؤات عرضة لمخاطر متعلقة بالتوترات الإقليمية المستمرة وحالة عدم الاستقرار غير المسبوقة، إضافة للتطورات المتعلقة بسلاسل الإمداد والتوريد العالمية وأسعار الطاقة.



المحتويات

تقديم..... iii

الملخص التنفيذي..... iv

1. التطورات الاقتصادية..... 1

1..... النمو لدى الشركاء التجاريين

2..... الطلب الكلي المحلي

3..... قوة العمل والأجور المحلية

2. التطورات المالية..... 5

5..... معدلات الفائدة السوقية

7..... سوق الأسهم

3. الأسعار والتضخم..... 8

8..... أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

9..... التضخم لدى الشركاء التجاريين

10..... سعر الصرف الفعال

11..... تحليل الأسعار المحلية

4. تنبؤات التضخم..... 18

18..... محددات التضخم في فلسطين

20..... ميزان مخاطر التضخم



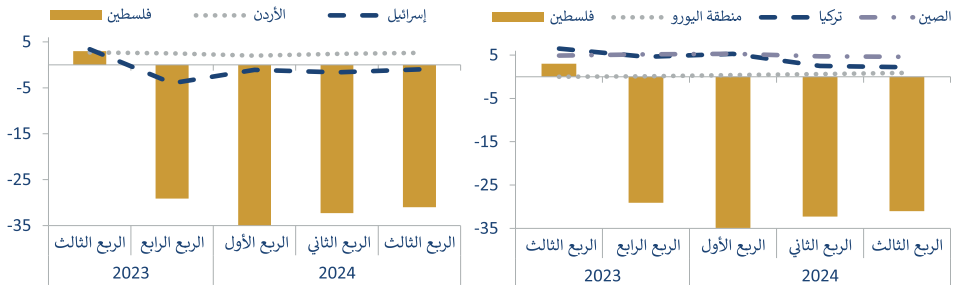
1. التطورات الاقتصادية

النمو لدى الشركاء التجاريين

شهد الأداء الاقتصادي العالمي تغيرات عدة خلال الربع الثالث 2024، مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. فكان هناك تسارع في النشاط الاقتصادي والنمو في بعض الاقتصادات، مقابل تباطؤ أخرى. وتعزى هذه التباينات للتأثيرات المتنوعة للعوامل العالمية، مثل التضخم، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وثقة المستهلكين والمستثمرين. وفي هذا الإطار أبقى صندوق النقد الدولي توقعاته باستقرار النمو الاقتصادي العالمي عند نحو 3.2% في العام 2024.

فقد أظهرت البيانات الأولية تباطؤ نمو الاقتصاد في الولايات المتحدة خلال الربع الثالث 2024، إلى نحو 2.7% على أساس سنوي، مقارنة بما يقارب 3% خلال الربع السابق، وجاء هذا النمو على خلفية تحسن الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الصادرات، وإنفاق الحكومة الفيدرالية. بالمقابل فقد نما الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2024، وهو أفضل أداء له منذ الربع الأول من العام 2023، مقارنة بارتفاع بنسبة 0.6% في الربع السابق. وجاء هذا التحسن على خلفية ارتفاع معدلات التوظيف في منطقة اليورو، بالإضافة الى نمو الناتج المحلي في ألمانيا خلال هذا الربع بنحو 0.2% على أساس سنوي، بعد انكماشه خلال الربع السابق بنحو 0.3%.

الشكل 1: معدل النمو (السنوي) الحقيقي لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)*



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics. * بيانات الربع الثالث 2024 لفلسطين هي تقديرات أولية، سلطة النقد الفلسطينية.



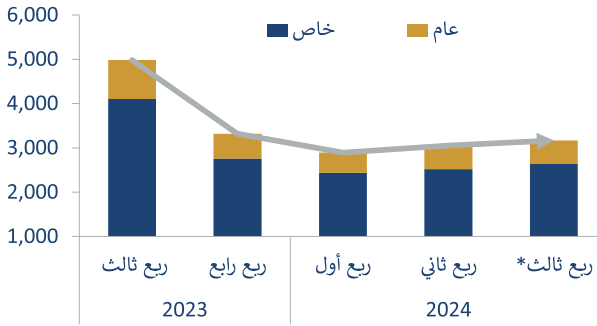
أما فيما يخص الاقتصاد الصيني، فقد فاق النمو المتحقق خلال هذا الربع بنسبة 4.6% على أساس سنوي، توقعات السوق البالغة 4.5%. وقد جاء هذا النمو بعد إعلان الصين نيتها تبني خطة تحفيز مالية كبيرة، والتي أعلن عنها خلال أيلول 2024، بهدف تشجيع الاستهلاك ورفع معدلات النمو. وبالرغم من ذلك فقد سجل الاقتصاد الصيني خلال هذا الربع أبطأ معدل نمو سنوي منذ الربع الأول من العام 2023، وكل هذا جاء في ظل الضعف المستمر في قطاع العقارات، والطلب المحلي الهش، ومخاطر الانكماش، والخلافات التجارية مع الغرب.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد استمر تأثير حالة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان، وحالة عدم الاستقرار على الاقتصاد الإسرائيلي الذي تراجع نمو الناتج المحلي فيه بنحو 1% خلال الربع الثالث 2024، على الأساس السنوي. في حين بقي معدل البطالة عند أدنى مستوياته بنحو 2.7% خلال نفس الربع، وذلك على خلفية التحاق عدد كبير من الإسرائيليين بخدمة التجنيد الاحتياطي في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فمن المتوقع أن يحقق نمواً بنسبه 2.6% خلال الربع الثالث 2024، وأن تبقى نسبة البطالة مستقرة حول 22% خلال نفس الفترة.

الطلب الكلي المحلي

مع استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة، وما يصاحبها من آثار سلبية على مختلف مناجي الحياة، تضاعفت

الشكل 2: الاستهلاك الكلي في فلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

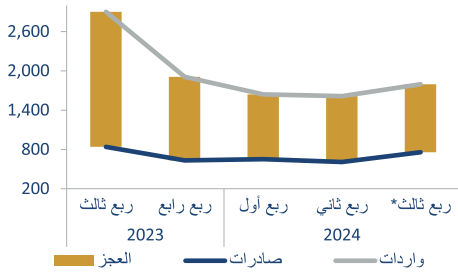
التداعيات الاقتصادية الجمة التي خلفها هذا العدوان على كل من اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تراجع مستمر في كافة مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وتعكس شلل غالبية الأنشطة الاقتصادية لا سيما في قطاع غزة، بالإضافة إلى تراجع أداء معظم الأنشطة في الضفة الغربية.

وتتفاقم الأزمة بفعل

الاقطاعات المتزايدة من أموال المقاصة، وبقاء المنح والمساعدات الخارجية عند مستويات متدنية، فضلاً عن تراجع الصادرات، في ظل إغلاق المعابر وفرض قيود إضافية من الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والحركة التجارية. ومن الجدير بالذكر أن تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، إلى جانب انخفاض تدفق التحويلات إليه، قد أسهم أيضاً في تراجع الأداء الاقتصادي.

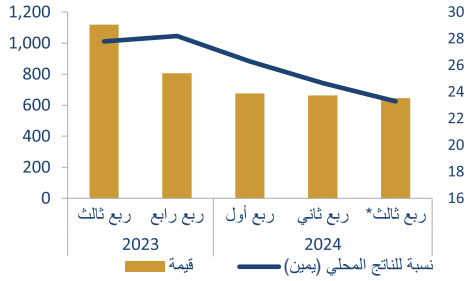


الشكل 4: التجارة الخارجية لفلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل 3: الاستثمار في فلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

بناءً على هذه المعطيات، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى انكماش في الاقتصاد الفلسطيني بنحو 31.0% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2023. إذ يتوقع أن يتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 35.8%، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 39.4%، والإنفاق الاستثماري بنحو 42.3%. كذلك من المتوقع تراجع الصادرات بنسبة 9.9%، مقابل تراجع الواردات (بنسبة 38.1%) خلال نفس الفترة.

قوة العمل والأجور المحلية

مع استمرار العدوان الإسرائيلي خلال الربع الثالث 2024، استمرت صعوبة وسوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية نتيجة هذا العدوان، بعد تعرض الاقتصاد الفلسطيني لخسائر مادية وبشرية فادحة. فقد توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل كلي أو جزئي (لا سيما في قطاع غزة)، وتدهورت مؤشرات سوق العمل وارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ. إذ تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة في فلسطين بعد عام من العدوان الإسرائيلي إلى ما يقارب 43.5% مقارنة بنحو 45.2% قبل هذا العدوان.

وخلال الربع الثالث من العام 2024، لم يطرأ أي تغير ملموس في الظروف السياسية والاقتصادية عما كان عليه الحال خلال الأرباع السابقة في ظل العدوان الإسرائيلي، ونظراً لعدم توفر بيانات حول سوق العمل في قطاع غزة خلال هذا الربع، فقد تم الاعتماد على مؤشرات سوق العمل الخاصة بالضفة الغربية فقط^[1].

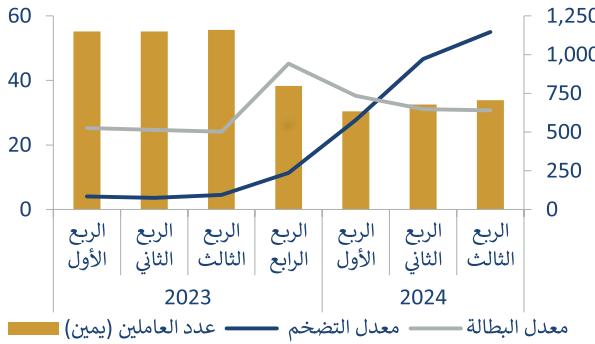
[1] تجدر الإشارة إلى أن بيانات سوق العمل لاربع العام 2024 تقتصر فقط على مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية.



بالاستناد إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتوقع أن يتراجع عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2024، بنحو 18.8% مقارنة بالربع المناظر، ليبليغ نحو 705 ألف عامل، منهم نحو 4.2% يعملون في إسرائيل والمستوطنات. وبحسب البيانات المنشورة، يتوقع أن يبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية نحو 30.7% خلال هذا الربع مقارنة بنحو 12.9% خلال الربع المناظر من العام السابق، أي أن عدد العاطلين عن العمل، يتوقع أن يبلغ حوالي 313 ألف شخص خلال الربع الثالث 2024. أما في قطاع غزة، فيتوقع أن ينحصر عدد العاملين بأولئك الأشخاص العاملين في القطاع العام والذين ما زالوا يتلقون رواتبهم بالرغم من ظروف العدوان، بالإضافة إلى بعض الأفراد الذين يحاولون العيش وإعالة أسرهم في ظل هذه الظروف الصعبة، كالباعة المتجولين، وباعة البسطات، وغيرها من الأعمال البسيطة.

وتشير البيانات الصادرة إلى ارتفاع معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية، بنحو 2.4% خلال هذا الربع مقارنة بالربع المناظر، ليبليغ ما يقارب 142.4 شيكل / يوم. وفي المقابل، يتوقع أن يبلغ معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال هذا الربع حوالي 238.7 شيكل / يوم.

الشكل 5: معدل التضخم وعدد العاملين



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويوضّح الشكل (5)، الوضع الاستثنائي الذي ما زال يمرّ به الاقتصاد الفلسطيني، وأثر العدوان الإسرائيلي على معدل التضخم وأعداد العاملين، والذي أدى لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وعدد العاملين، مخالفاً للنظرية الاقتصادية، والوضع الذي كان قائماً ما قبل الربع الرابع 2023، الذي اتسمت فيه العلاقة بالطردية بين عدد

العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم من منظور أن زيادة التشغيل والأجور تؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الأسعار.

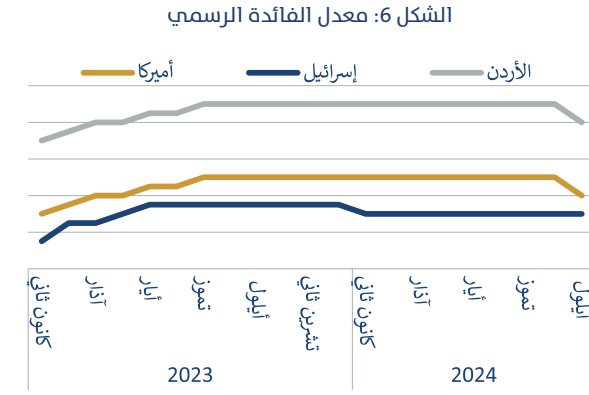




II. التطورات المالية

معدلات الفائدة السوقية

شهد الربع الثالث من العام 2024 انخفاض أسعار الفائدة من قبل بعض البنوك المركزية العالمية يعد إعلانها السيطرة على معدلات التضخم وعودته إلى المستويات المستهدفة. فقد قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة في الشهر الأخير من الربع الثالث من 5.5% إلى 5%. كما قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني تخفيض سعر الفائدة في أيلول من 7.5% إلى 7%.



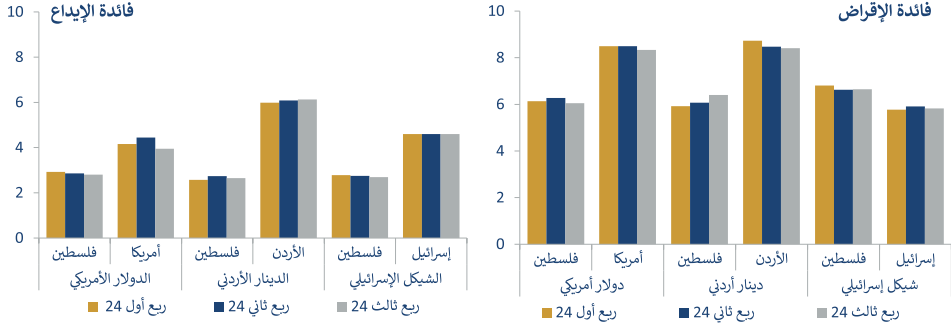
المصدر: الفيدرالي الأمريكي، وبنك إسرائيل، والبنك المركزي الأردني.

أما في إسرائيل، ومع استمرار العدوان، فقد قررت اللجنة النقدية الإبقاء على سعر الفائدة ثابتاً عند 4.5% خلال الربع الثالث من العام، نظراً لحالة عدم اليقين وتزايد التوقعات التضخمية نتيجة قيود العرض في الاقتصاد الإسرائيلي.

وبالرغم من انخفاض أسعار الفائدة عالمياً، إلا أنها بقيت ضمن مستويات مرتفعة، وفي ضوء ذلك أقيمت المصارف في فلسطين المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض ضمن مستوياتها السابقة، وهو ما يشير إلى بقاء تكلفة الإقراض مرتفعة نسبياً، مما قد يؤثر في قدرة ورغبة المستثمرين والمستهلكين على الاقتراض. وفي الجانب الآخر، بقي المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإيداع مستقراً نسبياً خلال هذا الربع كما هو في الربع السابق والمناظر، وبقائها أقل من نظيرتها في الدول المصدرة للعملة.



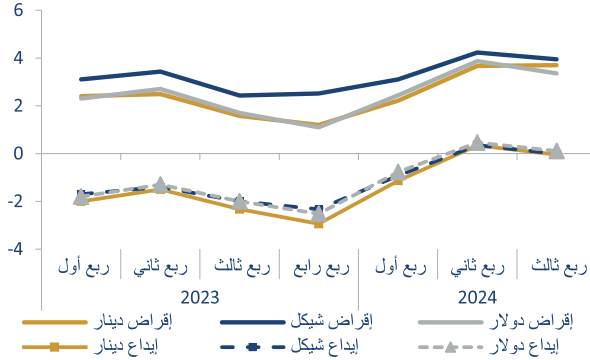
الشكل 7: معدلات الفائدة في فلسطين مقارنة بالدول المصدرة للعملة* [2]



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والفيديرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل، وقاعدة بيانات Trading Economics
* سعر فائدة الإقراض للربع الثاني والثالث 2024 في إسرائيل يمثل فائدة الإقراض على السكن، بحسب بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.

وتتأثر معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع للعملة المتداولة في فلسطين، بمستويات الأسعار ومعدلات التضخم. ونظراً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وارتفاع مستويات الأسعار

الشكل 8: معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في الضفة الغربية*



المصدر: احتساب فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.
* نظراً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتدمير شبه كامل للبنية التحتية فقد تم احتساب الفائدة الحقيقية في الضفة الغربية فقط بدءاً من الربع الرابع 2023.

بشكل غير مسبوق (وارتفاع معدل التضخم بشكل كبير)، ليس لعوامل إقتصادية، وإنما لمنع الاحتلال من دخول السلع والبضائع إلى القطاع. نظراً لهذا الظرف القاهر وتشوه العلاقة الاقتصادية في قطاع غزة، فقد تم احتساب معدلات الفائدة الحقيقية على مستوى الضفة الغربية فقط. ويظهر الشكل (8) تراجع معدل الفائدة الحقيقية على العملات المختلفة خلال هذا الربع. ويؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل معدلات الفائدة الحقيقية

[2] لأغراض التقرير، تم استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة السوقية على الفروض والسلف في فلسطين للدلالة على فائدة الإقراض، وتم استخدام المتوسط المرجح للفائدة على الودائع لأجل للدلالة على فائدة الإيداع، مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنتها مع المعدلات الشبيهة في الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متاحاً. إذ تم استخدام الفائدة على الفروض والسلف في الأردن، ومعدل فائدة اقراض البنوك التجارية للشركات (Bank lending rate) في كل من إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على فائدة الاقراض. وللدلالة على معدل فائدة الإيداع، تم استخدام الفائدة على الودائع لأجل في الأردن، وفي إسرائيل متوسط التكلفة الفعلية للودائع (Average effective cost of deposit)، والعائد على السندات الحكومية (Treasury yield curve rate-10 year) في الولايات المتحدة الأمريكية.

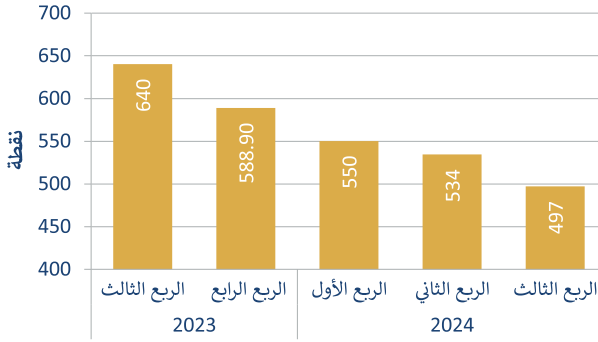


على الإقراض والإيداع، مما يجعل العوائد الفعلية التي يحصل عليها المودعون والمقرضون أقل بكثير من مستويات الفائدة الاسمية. كما يؤدي إلى تآكل ثروات الأفراد، وهو ما قد يؤثر سلباً على رغبتهم في الادخار. ومع ذلك، فبقاء معدلات فائدة الإيداع أقل من معدلات التضخم، لا يعني بالضرورة أن يسهم في امتصاص السيولة الفائضة من السوق، بل قد يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك والبحث عن فرص استثمارية أكثر جديوى، مما قد يزيد من حدة التضخم ويدخل الاقتصاد في حلقة جديدة من ارتفاع في الأسعار.

سوق الأسهم

واصل مؤشر القدس خلال الربع الثالث من عام 2024 انخفاضه، إذ تراجع بنسبة 23.2% على أساس سنوي مسجلاً متوسطاً قدره 497.1 نقطة. ويعود ذلك إلى التحفظ النسبي وسط تداولات ضعيفة

الشكل 9: مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية (مؤشر القدس)*



المصدر: www.pex.ps
* منتصف الفترة.

نسبياً تفتقر إلى الزخم وتنفيذ الصفقات المؤسسية، نظراً للوضع الراهن واستمرار العدوان الإسرائيلي وتداعياته، التي أدت إلى تراجع مؤشرات جميع القطاعات. كما تشير البيانات الأولية إلى تراجع أرباح الشركات المدرجة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهو ما قد يؤثر سلباً على رغبة الشركات في إعادة الاستثمار، كما يؤثر في القدرة الشرائية للأفراد ممن يمتلكون حصصاً في هذه الشركات. وفي هذا

الاطار لا بد من الإشارة إلى ضعف تأثير مستويات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بتطورات سوق المال والبورصة الفلسطينية، نظراً للتأثيرات الخارجية التي تهيمن على تطورات الأسعار المحلية.





٣.٣. الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

شهدت أسعار السلع العالمية خلال الربع الثالث من العام 2024 تقلبات كبيرة في العرض والطلب، وتذبذباً ملحوظاً في الأسعار، خاصة أسواق النفط، والسلع الغذائية الأساسية. يعود ذلك إلى التوترات الجيوسياسية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استمرار تأثيرات الحرب الروسية على إمدادات الطاقة، مما ساهم في تعميق حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وتشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي^[3] إلى انخفاض مؤشر أسعار الطاقة خلال الربع الثالث من العام 2024 بنحو 7.1% على أساس سنوي، وبحوالي 3.8% على أساس ربعي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع أسعار النفط الخام بنحو 8.6% على أساس سنوي، وبما يقارب 6.7% على أساس ربعي، وذلك نتيجة إعلان منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC+) عن نيتها رفع الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يومياً، بعد أن غيرت السعودية استراتيجيتها من استهداف سعر 100 دولار للبرميل إلى التركيز على استعادة حصتها في السوق، كما تأثرت أسعار الطاقة بضعف الطلب في الصين منذ بداية العام. أما فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي، فقد ارتفعت بنسبة 6.9% مقارنة بالربع المناظر، وما يقارب 14.7% مقارنة بالربع السابق. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية^[4]، فإن زيادة الضغوط على أسعار الغاز الطبيعي كان نتيجة ارتفاع تدفقات الغاز الطبيعي المسال (بنسبة 22% على أساس سنوي) وتجدد حالة عدم اليقين بشأن تدفقات الغاز الروسي عبر الأنابيب.

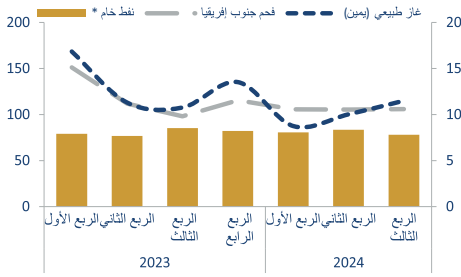
كذلك تراجعت أسعار الغذاء عالمياً بنسبة 8.2% على أساس سنوي، وبنحو 2.9% على أساس ربعي، ويعود هذا التراجع لانخفاض أسعار الأعلاف والمدخلات الزراعية. ومن جانب آخر، ارتفع مؤشر المعادن بنحو 4.4% مقارنة بالربع المناظر، في حين انخفض بنحو 6.5% مقارنة بالربع السابق.

[3] World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet), Commodity Markets (worldbank.org)

[4] IEA (2024), Global Gas Security Review 2024, IEA, Paris <https://www.iea.org/reports/global-gas-security-review-2024>, License: CC BY 4.0



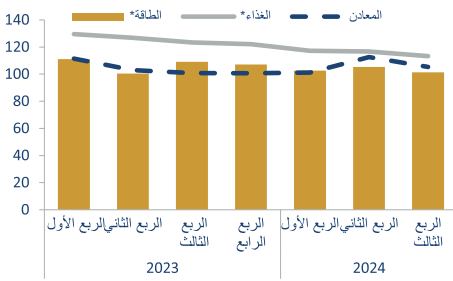
الشكل 11: أسعار مشتقات الوقود الأحفوري* (دولار)



المصدر: البنك الدولي.

* النفط الخام: متوسط سعر برميل نفط كلاً من: برنت، شرق تكساس، وديي.
الغاز الطبيعي: متوسط سعر الاستيراد إلى أوروبا، ويقاس بمليون وحدة حرارية.

الشكل 10: مؤشرات أسعار السلع العالمية الرئيسية (100 = 2010)



المصدر: البنك الدولي.

* الطاقة: 84.6% نفط خام، 11% غاز طبيعي، 5% فحم.
الغذاء: 28.2% حبوب، 40.8% زيوت، و31% مواد غذائية أخرى.

التضخم لدى الشركاء التجاريين

مع استمرار اتجاه اقتصادات العالم نحو تبني سياسات نقدية توسعية في الربع الثالث من العام 2024، نجحت العديد من الدول الشريكة لفلسطين تجارياً في السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، وتحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار، علماً بأن هذه المعدلات بدأت بالتراجع في العديد من هذه الدول.

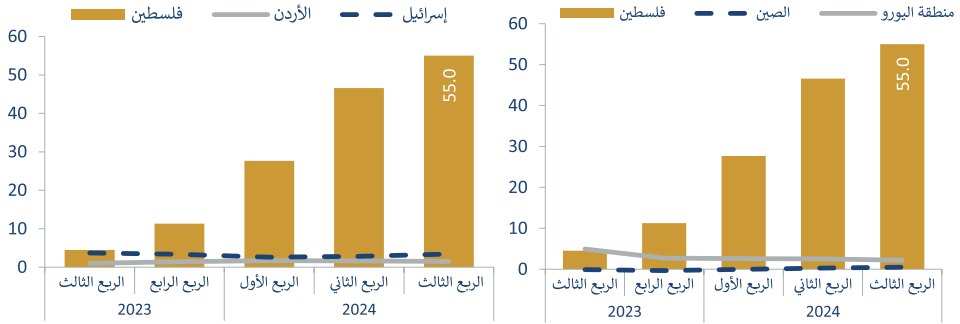
ففي منطقة اليورو، استمرت معدلات التضخم في الانخفاض لتبلغ حوالي 2.2%، مقارنة بنحو 4.9% في الربع المناظر، مع بقائها أعلى من المستوى المستهدف (2%)، وذلك نتيجة تباطؤ التضخم في قطاع الخدمات، وانخفاض تكلفة الطاقة بوتيرة أسرع مع استقرار التضخم في السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة.

ومن جهة أخرى، بلغ معدل التضخم (على أساس سنوي) في الصين نحو 0.5% خلال الربع الثالث 2024، مقارنة مع -0.1% في الربع المناظر من العام السابق، إذ كان لارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية نتيجة للظروف الجوية القاسية دور في رفع نسب التضخم^[5]. وفي المقابل، تراجع معدل التضخم في تركيا إلى نحو 54.4%، مقارنة مع 56.1% في الربع المناظر من العام السابق، ويعود هذا الانخفاض إلى استمرار البنك المركزي التركي في تبني سياسة نقدية تشددية، وهو ما أدى لتراجع الأسعار في مجموعة الأغذية غير المصنعة، وخاصة الفواكه والخضروات الطازجة.

[5] https://www.business-standard.com/world-news/china-s-cpi-rises-to-0-6-due-to-weather-disruption-ppi-stuck-in-deflation-124090900078_1.html



الشكل 12: معدل التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)

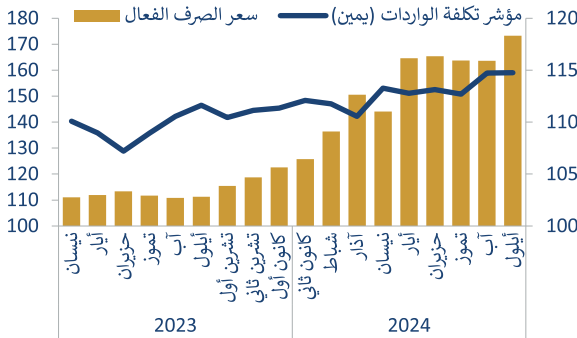


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.

أما في إسرائيل، فقد بلغ معدل التضخم نحو 3.4% خلال الربع الثالث من العام 2024، على أساس سنوي، مقارنة مع 2.8% في الربع السابق. ويعود هذا الارتفاع إلى نقص المعروض من السلع القابلة وغير القابلة للتداول (Tradable and non-tradable goods)، نتيجة لتداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي الأردن، بلغ معدل التضخم خلال نفس الفترة نحو 1.5% على أساس سنوي، مقارنة بحوالي 1.6% خلال الربع السابق.

سعر الصرف الفعال

الشكل 13: مؤشر تكلفة الواردات وسعر الصرف الفعال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على حجم التبادلات التجارية بين الدولة وشركائها التجاريين، سواء على الصعيد الدولي في التجارة الخارجية، أو على الصعيد الداخلي من خلال الطلب المحلي؛ إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكلفة الصادرات من الدولة إلى الدول الأخرى، وهو ما يشبط من الرغبة في

الاستيراد باعتبار أن تكلفة السلع المستوردة تصبح أعلى مقومةً بالعملة المحلية، والعكس صحيح. وبالنظر إلى أهمية هذا التأثير على الأسعار والاستهلاك، يجب النظر إلى مفهوم سعر الصرف الفعال



الحقيقي^[6]، الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي للواردات من جميع الشركاء التجاريين، وتغيرات سعر صرف العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين^[7]، وتغيرات الأسعار النسبية، ممثلة في نسبة معدل الأسعار المحلية إلى معدل الأسعار العامة لدى الشركاء التجاريين.

بشكلٍ عام، يعكس الارتفاع في سعر الصرف الفعال، زيادة في الأسعار المحلية بما يفوق الزيادة لدى الشركاء التجاريين، أو ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين. ويترتب على هذا الارتفاع عدة نتائج، أهمها ضعف تنافسية السلع المحلية؛ التي تصبح أعلى تكلفة مقارنة بمنتجاتها في الدول الأخرى، بينما تصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر جاذبية. إلا أن هذه التغيرات تعتمد على مرونة الطلب (Demand Elasticity) على السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتصنيفها سواء كانت سلعاً أساسية أم كمالية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن معظم السلع المستوردة هي سلع أساسية يصعب الاستغناء عنها، كالطاقة والغذاء وغيرها من السلع والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويتصف الطلب عليها بعدم المرونة (Inelastic Demand)، مما يجعل استجابتها لارتفاع الأسعار ضعيفاً.

وفي هذا الإطار، تشير بيانات الربع الثالث 2024 إلى زيادة سعر الصرف الفعال الحقيقي في فلسطين بنحو 49.9% على الأساس السنوي. ويعزى السبب الرئيس لهذه الزيادة إلى الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار المحلية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ وغير مسبوق مقارنة بالشركاء التجاريين، ولا أدل على ذلك من مقارنة معدل التضخم في كل من فلسطين (55%) وإسرائيل (3.4%) والذي يبين فارقاً كبيراً بينهما. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تعد المورد الرئيس لفلسطين، وبما أن كلا البلدين يستخدمان نفس العملة، فإن تأثير سعر الصرف يتلاشى، ويبقى تأثيره قائماً مع باقي الشركاء التجاريين.

تحليل الأسعار المحلية

شهد الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الربع الرابع من عام 2023 تراجعاً في تأثير العوامل الخارجية على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في فلسطين، مع تباين واضح فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي. وبالنظر لمحددات تكلفة الواردات في فلسطين، هناك انخفاض ملحوظ في أسعار السلع الأساسية العالمية خلال الربع الثالث من العام 2024، ومن اللافت أيضاً للنظر أنه وبالرغم من التوترات السياسية، وقيام وكالة موديز بتخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل أكثر من مرة خلال 2024، إلا أن الشيكل الإسرائيلي تتمتع

[6] سعر الصرف الفعال الحقيقي = [(المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثنائية لبلد ما وللسنة أساس ما مضروباً في النسبة بين (الأسعار المحلية / الأسعار المرجحة لدى الشركاء التجاريين)) مرفوعاً إلى الوزن الترجيحي للتجارة، والذي يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

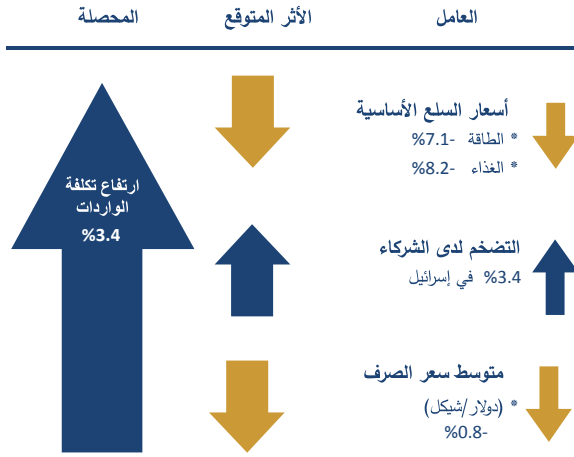
$$REER_{IN} = \prod_{j=1}^n \left(\frac{S_j \cdot CPI_{j,t}}{S_j \cdot CPI_{j,t-1}} \right)^{w_{j,t}}$$

[7] الشيكل هو العملة المستخدمة في احتساب سعر الصرف الفعال.



الشكل 14: تأثير العوامل المحددة على تكلفة الواردات في فلسطين- الربع الثالث 2024

(أساس سنوي)



المصدر: البنك الدولي، واحتسابات فريق البحث في سلطة النقد الفلسطينية.

خلال الربع الثالث 2024، بنسبة 3.4% على أساس سنوي. الجدير بالذكر أن الفجوة في مستويات الأسعار بين الضفة الغربية وقطاع غزة قائمة بشكل ملحوظ، فقد انعكس انخفاض أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية خلال الربع الثالث من العام 2024 إيجاباً على مستويات الأسعار في الضفة الغربية، مما أدى إلى استقرارها، إلا أن الأسعار في قطاع غزة لا تزال مرتفعة جداً بالمقارنة مع توجهات الأسعار العالمية.

وفي المحصلة، أظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفاع معدل التضخم في قطاع غزة بنحو 258.4% خلال الربع الثالث 2024، بينما بلغ في الضفة الغربية نحو 2.7% خلال نفس الفترة، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في فلسطين إلى نحو 55.0% خلال هذا الربع.

الجدول 1: معدل التضخم في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية

(أساس سنوي)

2024			2023		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
55.0	46.6	27.7	11.3	4.5	فلسطين*
2.7	2.4	3.7	5.2	5.0	الضفة الغربية
258.4	217.8	120.3	35	3.3	قطاع غزة

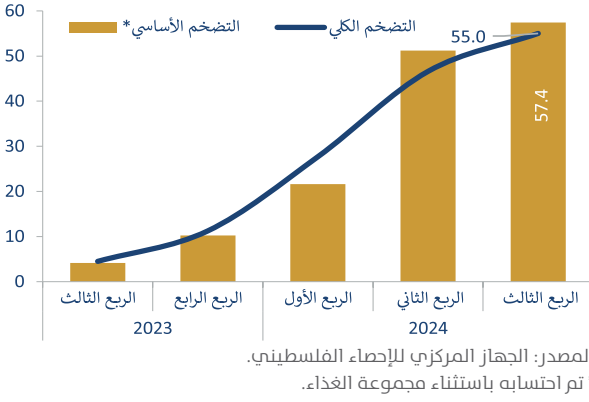
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* التضخم في فلسطين يشمل التضخم في القدس الشرقية والبالغ نحو 4.2% خلال الربع الثالث 2024.

بأداء ربع سنوي جيد مقابل الدولار الأمريكي (ارتفاع بنحو 0.8%) والعملات الأجنبية الأخرى. وقد ساهم الارتفاع في سعر صرف الشيكال مقابل الدولار، إلى جانب الانخفاض في أسعار السلع الأساسية العالمية، في تثبيت تكلفة الواردات بالمقارنة بالربع السابق والمناظر. أما بالنسبة لمعدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين، وعلى وجه الخصوص إسرائيل؛ باعتبارها الشريك التجاري الرئيس، فقد أخذت بالارتفاع بشكل نسبي. وفي المحصلة أدت هذه التطورات إلى ارتفاع تكلفة الواردات في فلسطين



الشكل 18: التضخم الكلي مقابل التضخم الأساسي في فلسطين (%) (أساس سنوي)



وفي هذا الإطار، تم احتساب معدل التضخم الأساسي (Core In-) (flation) لقياس تأثير التطورات الخارجية والمحلية على مستوى الأسعار في فلسطين. ويأخذ التضخم الأساسي بعين الاعتبار استثناء تأثير بعض السلع التي تمتاز بتذبذب أسعارها ويتم تحديدها في السوق العالمي، مثل الغذاء والوقود^[8]. ويلاحظ خلال هذا الربع أن التضخم الأساسي، بعد استثناء

مجموعة الغذاء، بلغ مستوى أعلى من التضخم الكلي، مسجلاً نحو 57.4% مقارنة مع 55.0% معدل التضخم الكلي. ويعزى ذلك إلى كون مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية، هي المساهم الأكبر في ارتفاع التضخم في فلسطين، وليست مجموعة الغذاء.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن فلسطين تعتمد بشكل كلي على استيراد مشتقات الوقود والطاقة، ويعتبر البنزين من أهم المنتجات المستوردة؛ ويؤثر سعره بشكل مباشر في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن أسعار البنزين ومشتقات الوقود في فلسطين، لا ترتبط بشكل حصري بالأسعار العالمية، بل ترتبط بشكل وثيق بالجانب الإسرائيلي، الذي يحدد سعر لتر البنزين بالشيكيل شهرياً، ويفرض عليه ضرائب تزيد عن 60% من السعر الكلي. ويلتزم الجانب الفلسطيني، وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، بهذا السعر مع هامش تحرك محدود. وتحدد إسرائيل السعر بناءً على عدة عوامل، من بينها السعر في السوق العالمي، وسعر صرف الشيكيل مقابل الدولار، والسياسة الضريبية الإسرائيلية، التي تلعب دوراً هاماً في تحديد سعر مشتقات الوقود بشكل خاص، والسلع والخدمات المستوردة بشكل عام.

وخلال الربع الثالث 2024، شهد سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي انخفاضاً عن مستوى الربع المناظر بنحو 8.6%، ليبلغ 77.9 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الانخفاض على الأسعار في إسرائيل، وبالتالي على الأسعار المحلية في فلسطين خلال نفس الفترة. إذ بلغ المتوسط المرجح لسعر لتر البنزين (Octan 95) في فلسطين خلال الربع الثالث 2024، نحو 17.5 شيكل/لتر^[9]، مقارنة بنحو 18.2 شيكل/لتر خلال الربع السابق، ونحو 6.7 شيكل/لتر خلال الربع المناظر من العام 2023. فقد بلغ سعر لتر

[8] نظراً لصعوبة استثناء أسعار الوقود من مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني، تم الاكتفاء (لأغراض المقارنة) باستثناء أسعار الغذاء فقط.

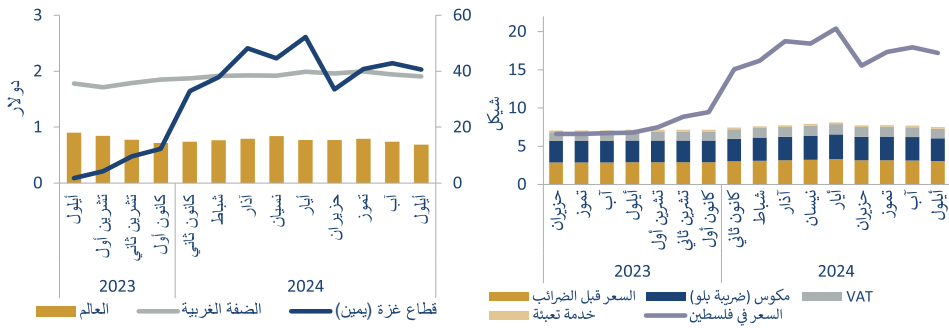
[9] سعر البنزين في فلسطين هو المتوسط المرجح للسعر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.



البنزين في قطاع غزة نحو 153.8 شيكل / لتر نتيجة العدوان الإسرائيلي ومنع دخول مشتقات الطاقة إلى القطاع. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ نحو 7.2 شيكل / لتر، وهو أقل من سعره في إسرائيل لنفس الفترة، الذي بلغ 7.4 شيكل / لتر.

ومن المهم الإشارة إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين سعر لتر البنزين المحلي وسعره العالمي في الوضع الطبيعي؛ ففي الوقت الذي بلغ السعر عالمياً 0.74 دولار / لتر خلال الربع الثالث 2024، بلغ سعره في السوق المحلي في الضفة الغربية نحو 1.95 دولار / لتر، أي أكثر من ضعفي السعر العالمي، فيما بلغ نحو 41.4 دولار / لتر في قطاع غزة، وهو ما يعادل أكثر من 56 ضعف سعره عالمياً.

الشكل 19: سعر لتر البنزين*

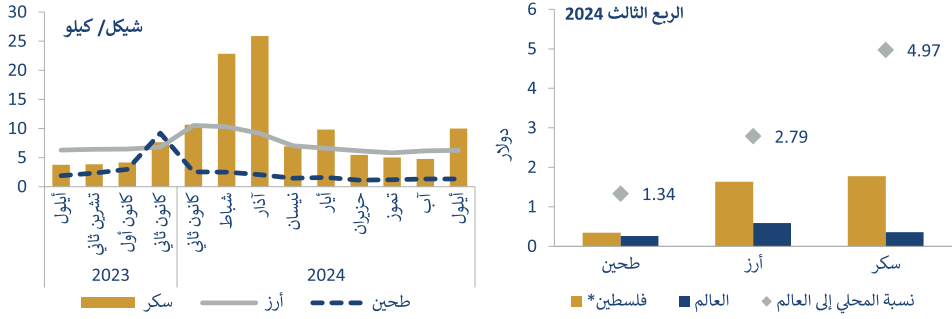


المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ووزارة الطاقة الإسرائيلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تم احتساب مكونات سعر البنزين في إسرائيل من قبل فريق البحث بالاعتماد على المعطيات من الدراسة: (2011) OECD Inventory of Estimated Budgetary Support and Tax Expenditures for Fossil Fuels, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264128736-en/org/10.1787>

ويعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بالأسعار العالمية ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدة عوامل؛ أهمها الضريبة المفروضة عليها، نظراً لارتباط فلسطين بغلاف جمركي مع إسرائيل، والاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين بهذا الشأن، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع. وبشكل خاص، فإن نقص المعروض في قطاع غزة ساهم في زيادة الضغوط على الأسعار المحلية في فلسطين نتيجة العدوان وتدابيراته. ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع من خلال الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيرتها في السوق العالمي ومتابعة أسعار بعض السلع الأساسية المستوردة مثل السكر، والأرز، والطحين. إذ بلغ متوسط سعر الطحين في فلسطين نحو 1.3 ضعف سعره عالمياً، فيما بلغ متوسط سعر السكر والأرز نحو 5 أضعاف و3 أضعاف أسعارها عالمياً على الترتيب، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين فيما بين هذه الأسعار على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.



الشكل 20: متوسط أسعار بعض السلع المستوردة، محلياً وعالمياً

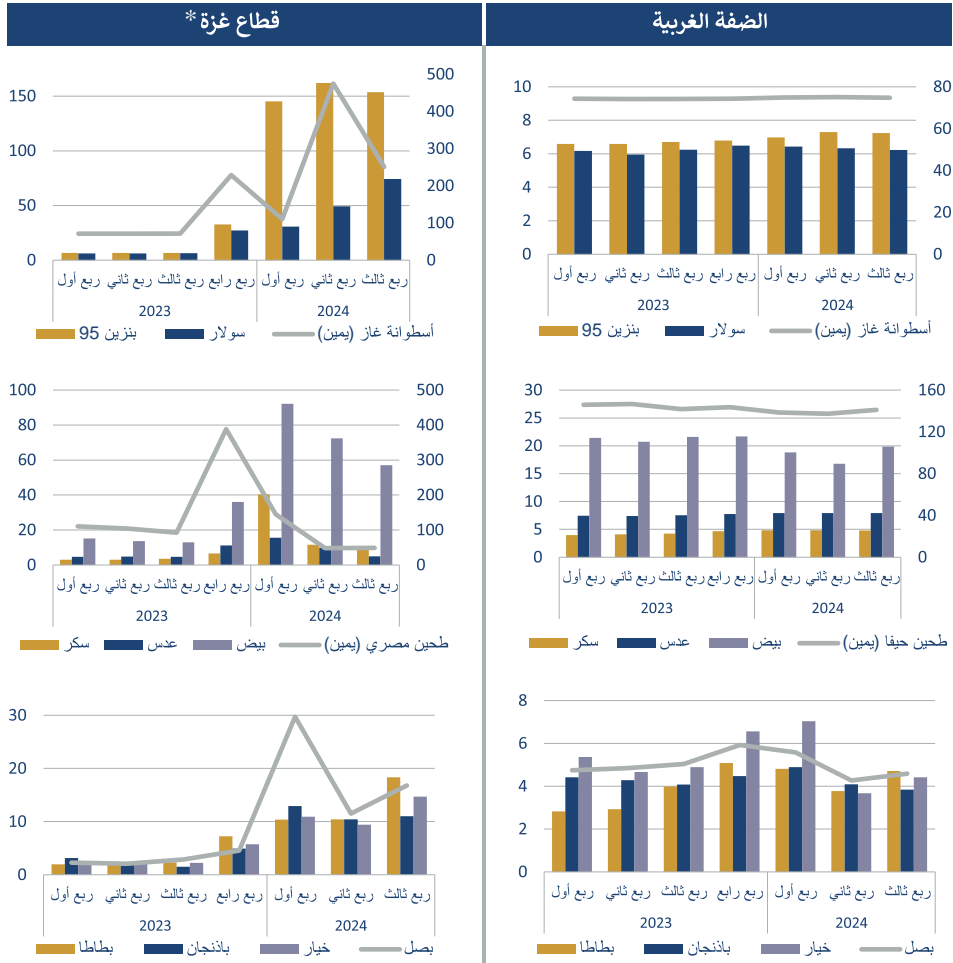


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات البنك الدولي.
* السعر في فلسطين يمثل السعر المرجح لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.



أما على المستوى المحلي، فقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إحداث فجوة كبيرة في مستويات أسعار السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية مثل الطاقة، والغذاء. ولتسليط الضوء على هذه التغيرات والفجوة الموجودة في الأسعار، يستعرض الشكل التالي قائمة بأسعار بعض السلع الأساسية المختارة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2023 - الربع الثالث 2024 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أسعار بعض السلع المختارة (ربع أول 2023 - ربع ثالث 2024)



* تجدر الإشارة أنه بدءاً من الربع الأول 2024 تم استخدام الطحين المصري في قطاع غزة بدلاً من الإنتاج المحلي (طحين السلام) بعد توقف انتاجه بسبب قصف الاحتلال لهذه المطاحن وتدمير مخازن وصوامع القمح في دير البلح وخانيونس، إضافة لنقص الوقود والمواد الأولية اللازمة لإنتاج الطحين.





١٧. تنبؤات التضخم

محددات التضخم في فلسطين

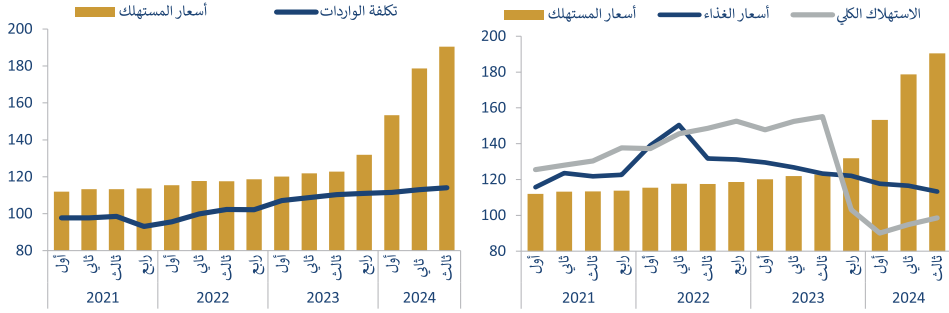
يتأثر مستوى أسعار المستهلك في فلسطين بمجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت محلية و/ أو خارجية، مع تباين حجم وتأثير هذه العوامل على اتجاهات التضخم المحلي. تأتي تكلفة الواردات في مقدمة هذه العوامل، إلى جانب عوامل الطلب المحلي، تحديداً الاستهلاك، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لأسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك للأربع اللاحقة (الربع الرابع 2024 - الربع الرابع 2025) بالاعتماد على سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذه العوامل، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الحالية نظراً لظروف العدوان وحالة عدم الاستقرار العالية والتي تتغير من يوم لآخر. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرين (تكلفة الواردات، وسعر الغذاء العالمي) يعكسان أثر العوامل الخارجية والتضخم المستورد، في حين يُعتبر الاستهلاك عاملاً داخلياً يعكس الطلب المحلي، والذي من المتوقع أن يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم.

يظهر الشكل (21) العلاقة الوثيقة بين تكلفة الواردات ومتوسط أسعار المستهلك في فلسطين، وذلك في ضوء اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمواد وغيرها من السلع الأساسية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 75.6% خلال الفترة الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2024، وإن كانت هذه العلاقة قد تشوهت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة^[10]. كما تُظهر البيانات وجود علاقة طردية بين مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين من جهة، وكل من مؤشر أسعار الغذاء العالمية، ومؤشر الاستهلاك من جهة أخرى (ما قبل العدوان على قطاع غزة). فقد بلغ معامل الارتباط بين أسعار المستهلك ومؤشر الاستهلاك خلال الفترة من الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2023، نحو 93.6%، فيما بلغ هذا المعامل نحو 27.0% مع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة ذاتها.

[10] بلغ معامل الارتباط نحو 90.4% خلال الفترة الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2023 (ما قبل العدوان على قطاع غزة).



الشكل 21: مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والبنك المركزي الإسرائيلي، وسلطة النقد الفلسطينية.

وبالرغم من وجود علاقة طردية بالمجمل بين أسعار المستهلك وأسعار الغذاء العالمية، إلا أن هذه العلاقة شهدت اتجاهات متعاكسة في بعض الأرباع القليلة الماضية، إذ لم ينعكس أثر انخفاض أسعار الغذاء العالمية على الأسعار محلياً في المدى القريب وقد يحتاج إلى فترة أطول حتى ينعكس في السعر المحلي، أو أن تأثيراته تكون أكبر في حالة الارتفاع وليس الانخفاض. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي شهدت الأسعار المحلية تطورات معاكسة لاتجاه مؤشر الاستهلاك وللاتجاهات العالمية. فقد أدى نقص المعروض في قطاع غزة إلى زيادة الضغوطات على مستويات أسعار السلع محلياً، لا سيما السلع الأساسية، على الرغم من انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية.

وفي هذا الإطار، تشير تنبؤات سلطة النقد^[11] إلى تراجع مؤشر الاستهلاك خلال الربع الرابع 2024، بنحو 2.3% مقارنة بمستواه في الفترة المناظرة من العام السابق. إذ يتوقع استمرار تأثر حجم الاستهلاك بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، إضافة إلى عدم قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين والالتزامات المترتبة عليها بشكل كامل. أما بالنسبة لتكاليف الواردات، فمن المتوقع أن ترتفع بحوالي 3.3% خلال الربع الرابع للعام 2024 مقارنة بالربع المناظر، ويرجع السبب في هذا الارتفاع للظروف السياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استمرار تأثيرات الاضطراب في سلاسل التوريد عبر البحر الأحمر ومضيق باب، والتي بالمحصلة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري عالمياً، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

[11] سلطة النقد، آب 2024، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الثالث 2024.



الجدول 2: معدلات التضخم المتوقعة على أساس سنوي بحسب النموذج

توقعات التضخم بحسب النموذج				الافتراضات			
المتوسط	الثالث	الثاني	الأول	الاستهلاك الكلي	أسعار الغذاء	تكاليف الواردات	
56.25	56.21	56.27	56.27	2.33-	8.13-	3.30	ربع رابع 24
46.66	46.65	46.67	46.67	31.17-	8.39-	3.67	2024
28.64	28.57	28.64	28.72	14.38	6.57-	2.42	ربع أول 25
6.99	7.00	6.97	7.01	11.59	8.58-	0.68	ربع ثاني 25
3.68-	3.65-	3.71-	3.68-	10.94	9.65-	0.40-	ربع ثالث 25
12.83-	12.84-	12.83-	12.82-	12.65	13.31-	1.00-	ربع رابع 25
3.15	3.15	3.14	3.17	12.36	9.48-	41.0	2025

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

وقد تم الاستناد في التنبؤ إلى ثلاث نماذج أساسية^[12]، ومن ثم احتساب متوسط نسب التضخم الناتجة عن النماذج الثلاثة وفقاً لسيناريو الأساس، وذلك بهدف تقليل نسبة الخطأ المحتملة سواءً في النموذج أو في المُعَامَلات. وبالاعتماد على التطورات في المتغيرات سألفة الذكر، فإن توقعات سلطة النقد تشير إلى استمرار الارتفاع في مستويات الأسعار في فلسطين، ليبليغ معدل التضخم خلال الربع الرابع من العام 2024، نحو 56.3% على الأساس السنوي.

ميزان مخاطر التضخم

من المهم تقييم المخاطر المحتملة على توقعات التضخم في ظل تزايد احتمالية حدوث صدمات على العوامل المستقلة المحددة للتضخم. ولهذه الغاية، تم وضع أربعة سيناريوهات بديلة، تتضمن تحليلاً لبعض المخاطر والصدمات على سيناريو الأساس (إيجابية و/أو سلبية، بواقع قيمة انحراف معياري واحد)، وتؤثر على العوامل الخارجية من الأسعار العالمية وتكاليف الواردات، وعلى رأسها الطاقة والغذاء، أو العوامل المحلية ممثلة بالطلب المحلي والاستهلاك الأسري،

[12] أولاً، طريقة يوهانسن (1991، 1995) (Vector Error Correction Models)، ثانياً، طريقة الانحدار الذاتي للفتوحات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) والمطور من قبل بيسران وشين (1999) وبيسران، سين، وسميث (2001)، ثالثاً، طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة (Fully Modified Ordinary Least Squares Method) المطورة من قبل فيلبس وهانسن (1990).



أحدهما، أو كلاهما. وبناءً على ذلك، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم في فلسطين نهاية العام 2024 ما بين 44.5% وحوالي 48.9% (الجدول 3).

الجدول 3: السيناريو الأساس وتحليل المخاطر لمعدل التضخم في فلسطين للعامين 2024 و2025 (نسبة مئوية)

توقعات التضخم		التغير في الاستهلاك		التغير في تكاليف الواردات		الصدمة	السيناريو
2025	2024	2025	2024	2025	2024		
3.15	46.66	12.36	31.17-	41.0	3.67	سيناريو الأساس	الأول
19.14	48.91	32.79	30.23-	5.48	4.07	+ انحراف معياري لتكاليف الواردات + انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الثاني
13.60	48.06	5.50-	32.11-	5.48	4.07	+ انحراف معياري لتكاليف الواردات - انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الثالث
0.81-	45.45	32.79	30.23-	4.46-	3.27	- انحراف معياري لتكاليف الواردات + انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الرابع
5.50-	44.5	5.50-	32.11-	4.46-	3.27	- انحراف معياري لتكاليف الواردات - انحراف معياري للاستهلاك الكلي	الخامس

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.

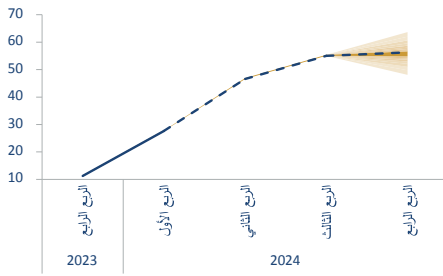
وبخصوص المخاطر المتعلقة بمعدل التضخم في فلسطين خلال الربع الرابع 2024، فإنها تختلف بحسب المنطقة الجغرافية. ففي قطاع غزة ترتبط هذه المخاطر بشكل أساسي بالعدوان الإسرائيلي غير المسبوق، وإغلاق المعابر والحدود ومنع دخول السلع لا سيما الأساسية منها، كالطاقة والوقود والدواء والمواد الغذائية والتموينية. أما في الضفة الغربية، فترتبط هذه المخاطر بشكل أساسي بمحددات التضخم الخارجية، ممثلة بالأسعار العالمية وتكلفة الواردات، كما أنها تتأثر بدرجة أقل بالعوامل المحلية ممثلة بالطلب المحلي والاستهلاك الأسري، كذلك أيضاً تتأثر بالتطورات السياسية والميدانية. إذ أن تغير هذه المحددات يتوقع أن يكون له تأثير مباشر على معدلات التضخم المتنبأ بها في فلسطين بحسب سيناريو الأساس. ففي حال ارتفاع تكلفة الواردات والاستهلاك بمستوى أعلى من المتوقع خلال الربع الرابع 2024، من المرجح أن يرتفع معدل التضخم إلى 64.7% على الأساس السنوي. بينما في حال زيادة تكلفة الواردات وانخفاض الاستهلاك أكثر من المتوقع، من المرجح أن يبلغ معدل التضخم نحو 61.5%. على الجانب الآخر، إذا تراجعت تكاليف الواردات وانخفض الاستهلاك



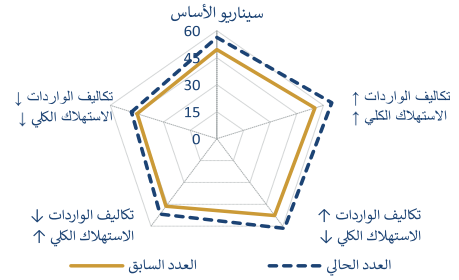
أكثر من المتوقع في نفس الوقت، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم قرابة 48.1% خلال الربع الرابع لعام 2024 الشكل (22).

ويُظهر تحليل مخاطر التضخم في فلسطين اختلافاً في توقعات التضخم للربع الرابع للعام 2024 قياساً للتنبؤات السابقة في العدد السابق، وذلك نظراً للأحداث المستمرة والتطورات الحاصلة والتي يصعب توقعها، خاصة في قطاع غزة، نتيجة استمرار واتساع العدوان الإسرائيلي، وما نتج عنه من تراجع كبير في حجم المساعدات إلى قطاع غزة. علاوة على ذلك، كلما طالت فترة التوقعات، كان هامش الخطأ أكبر نظراً لصعوبة الجزم بما سيواجهه الاقتصاد المحلي على المدى البعيد، مما يزيد من مخاطر التضخم (الشكل 23). ويبين الشكل معدلات التضخم الربعية المتنبأ بها بحسب سيناريو الأساس، والمتمثلة بالخط الأزرق الغامق، يحيط به نطاق التناحج المحتملة، ممثلة باللون الذهبي بتدرجاته المختلفة.

الشكل 23: المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين للأرباع: (الربع الثالث 2024 – الربع الرابع 2024)



الشكل 22: معدل التضخم في فلسطين وفق السيناريوهات المختلفة للربع الرابع 2024



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | Tel: | فاكس: +970 2 2415310 | Fax: info@pma.ps

www.pma.ps